

## المحاضرة الثانية:

### مفهوم النحو ميدانه:

#### مفهوم النحو لغة واصطلاحاً:

##### 1- النحو لغة:

عرف النحو في كتب اللغة معانٍ كثيرةً منها ما أورده صاحب أساس البلاغة بقوله: "هو على أنحاء شتى: لا يثبت على نحو واحد . ونحوتُ نحوه . وإنكم لتنتظرون في نحو كثيرة: وفلان نحوياً من النحاة . وانتحاه: قصده".

ومما جاء في لسان العرب: "النحو: إعراب الكلام العربي. والنحو: القصد والطريق والجهة، يكون ظرفاً ويكون اسماً. نحاه ينحوه نحواً وانتحاه. ونحو العربية. وفي كلام العرب: وإن كم لتنتظرون في نحو كثيرة أي: في ضروب. ونحاً الشيء ينحاه وينحوه إذا حرفه .ومنه سمي النحوي لأنه يحرف الكلام إلى وجوه الإعراب"

وجاء في القاموس المحيط: " النحو: الطريق، والجهة. والجمع: أنحاء ونحو... ومنه نحو العربية، وجمعه: نحو... ورجل ناحٍ من نحاة: نحوياً.

وذكر الأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك للنحو عدّة معان وهي: "القصد، يقال: نحوت نحوك، أي: قصدت قصدك. والمثل، نحو مررت برجل نحوك، أي: مثلك، والجهة، نحو: توجهت نحو البيت، أي: جهة البيت، والمقدار، نحو: له عندي نحو ألق، أي مقدار ألق، والقسم، نحو: هذا على أربعة أنحاء، أي: أقسام".

إنّ المتتبع لما ذكره اللغويون من معانٍ للنحو يجد أنّها تتحصر في: القصد، والطريق، والجهة، والمقدار، والمثل، وأكثر هذه المعاني تداولاً وأشهرها اتفاقاً (القصد) لاقترابه من المعنى الاصطلاحي حسب رأي كثير من العلماء.

##### 2- النحو اصطلاحاً:

رغم اهتمام العرب بعلم النحو من الناحية العمليّة منذ ولادته الأولى بسبب تقسّي اللحن وتسريه إلى القرآن الكريم من ألسنة غير العرب الذين دخلوا في الدين الجديد، وبعض عامة العرب ممّن ضعفت سليقتهم لمشاهدة الحاضرة ومخالطة الأعاجم، وغيره ممّا نقلته الروايات عن سبب ظهور النحو، إلّا أنّنا لا نكاد نجد له مفهوماً دقيقاً وشاملاً لحدوده من الناحية النظرية والاصطلاحية عند علماء العربية

الأوائل كأبي الأسود الدؤلي وتلاميذه والذين يسمونه العربية بمعناها العام تارة والكلام واللحن تارة أخرى، ومن بعدهم عبد الله بن إسحاق، وعيسى بن عمر، وأبو عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب، ومن بعدهم الخليل وسيبويه، وغيرهما والذين كانوا يخلطونه بالإعراب. قال عاصم (ت: 128هـ): "أول من وضع العربية أبو الأسود الدؤلي". وعن ابن سلام (ت: 232هـ) أنه قال: " وكان لأهل البصرة في العربية قدمة، وكان أول من أسس العربية وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو اسود الدؤلي.

فالعربية الواردة في هذه النصوص تحمل معنى عامًا من بين ما تشمله النحو، بل هناك من يرى أنها مرادفة لمصطلح النحو.

أما مصطلحات الكلام واللحن والإعراب والمجاز بمعنى (النحو) فقد وردت فيها نصوص كثيرة، نذكر منها ما قاله أبو الأسود الدؤلي حين قدم إلى زياد وطلب منه أن يأذن له بوضع علم يُصلح به مَنْ فسدت ألسنتهم من العرب: "إني أرى العرب قد خالطت الأعاجم، وتغيرت ألسنتهم، أفتأذن لي أن أضع للعرب كلاما يعرفون أو يقيمون به كلامهم؟". وقال ابن الأنباري: "وحدث يزيد بن هارون بهذا الحديث فقل له: ما اللحن؟ فقال: النحو". وذكر السيوطي رواية عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه قال: "وليُعلم أبو الأسود أهل البصرة (الإعراب)، أي انتحاء سمت العرب في كلامهم والإبانة عنه.

أما (المجاز) فقد رأى إبراهيم مصطفى أنه أُستعمل بمعنى (النحو) مستشهدا بكتاب أبو عبيدة بن معمر المثنى (ت: 208هـ) المسمى (مجاز القرآن) حيث قال: " وما كانت كلمة المجاز إلى ذلك العهد قد خصصت بمعناها الاصطلاحي في البلاغة، وما كان استعمال أبي عبيدة لها إلا مناظرة لكلمة النحو.

نلاحظ من خلال هذه النصوص المختارة أنّ مصطلح النحو قد عرف مرادفات له تطوّرت معه جنباً إلى جنب كالكلام واللحن، والإعراب، والمجاز.

بقي الأمر كذلك حتى جاء القرن الرابع الهجري أين ظهرت في بدايته بعض التعاريف لكنها هي الأخرى غير دقيقة لعدم تجلي مصطلح النحو بوضوح لاضطراب استعماله من جهة، وتباين آراء علماء العربية متقدمين كانوا أم متأخرين وتعدّها حول حدّه من جهة أخرى. فقد عرفه ابن السراج (ت: 316 هـ) بقوله: " النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلّمه كلام العرب ، وهو علم استخراج المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة، وهذا تعريف

مطلق - هو أول ما وصل إلينا- لا نحصل منه على مادة النحو وجوهره لغة واصطلاحاً وإنما هو تعريف بمصادره، والطريقة المتبعة فيه، والغرض منه.

وقال فيه ابن جنّي (ت: 392 هـ) "النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره: كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربيّة بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم . وإن شذّب بعضهم عنها رُدّ به إليها. وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحواً، كقولك قصدت قصداً، ثم خُصّ به انتحاء هذا القبيل من العلم. وهذا التعريف هو الآخر غير دقيق كونه يجمع بين نوعين من التناول في دراسة الكلمة ضمن هذا العلم، أولهما: (الإعراب) الذي يهتم بالتغيرات التي تلحق آخر الكلمة بسبب انضمامها إلى غيرها داخل الكلام، والثاني: (الصرف) وهوما يُعنى بالتغيرات الحاصلة في بنية الكلمة وهي ثابتة. وأنّ الهدف منه هو تعليمي غاية معرفة غير العربي كيف ينطق باللغة العربية كما نطق بها أهلها.

وعرّفه ابن عصفور (ت: 669 هـ) بأنه " علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها فيحتاج من أجل ذلك إلى تبين حقيقة الكلام وتبيين أجزائه التي يأتلف منها وتبين أحكامها، وهذا التعريف يقترب إلى حدّ ما من حقيقة النحو وحدّه الاصطلاحي لاُمكانيّة الاستدلال به على مفهوم النحو، وأحكام أجزائه التي يتكون منها، الموصلة إلى حقيقة الكلام المحدّدة لمعانيه ودلالاته، والمقاييس المتّبعة فيها وجوه التّأليف، ومصادره المساعدة على استنباط القواعد ووضعها في أطرها السليمة.

لم تختلف كلمة (نحو) في اصطلاح العلماء المحدثين عنها عند نظرائهم القدامى حيث اختلفت تعريفاتهم باختلاف نظرتهم إلى موضوع هذا العلم فهو عندهم: "العلم بالقواعد التي يعرف بها أحكام أواخر الكلمات العربية في حال تركيبها: من الإعراب والبناء وما يتّبع ذلك.

من خلال تعريف النّحاة القدامى والمحدثين نستنتج أنّ النّحو اصطلاحاً هو معرفة أحوال أواخر الكلم من جهة الإعراب، حتى ينحو المتكلم طريقة كلام العرب، ويعرف قوانين التركيب، ويراعي المعاني والمقاصد.

**ميدانه وفائدته:**

من خلال تتبعنا لنشأة النّحو وتعيده وتعريفه نستطيع أن نقول: إنّ ميدان النّحو هو: الكلام أو الجملة من حيث تأليفها وتحديد نوعها، و العلاقة بين عناصرها، والقواعد الإعرابية التي تضبطها، والأصول العامة لتكوينها.

وكذلك يبحث في الكلمة والمعاني التي تكتسبها ووظيفتها فيها، سواء أكانت معانٍ نحوية كالابتداء، والفاعلية والمفعولية، أو أحكاما نحوية كالقديم والتأخير، والذكر والحذف، والإعراب والبناء.

أمّا فوائده فهي كثيرة يمكن أن نذكر بعضا منها على سبيل التمثيل لا الحصر:

- معرفة اللّغة العربية والوقوف على دلالاتها المختلفة، وفصيح ألفاظها، وخواص تراكيبها. قال السكاكي: " اعلم أنّ علم النّحو هو أن تتحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقا بمقاييس مستنبطة من استقراء تلك الكيفية.

- مساعدة المبتدئين من المتعلمين غير الناطقين بالعربية على معرفة كلام العرب والتدرب على طبيعته، والتحكم في صياغته اللفظية والدلالية، ومعرفة حالاته الإعرابية، وأن يجروا في كلامهم على قواعدهم للحاق بهم. قال ابن جنّي: "أمّا حدّه (النحو) فهو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره... ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة.

- مساعدة المتعلمين والباحثين على معرفة المعاني المتداخلة من خلال التراكيب المختلفة خاصة تلك المتعلقة بالقرآن الكريم أو كلام العرب، أو الحديث النبوي الشريف. قال الزجاجي: "فإن قال قائل فما الفائدة في تعلم النّحو وأكثر الناس يتكلمون على سجيّتهم بغير إعراب، ولا معرفة منهم به، فيفهمون ويفهمون غيرهم مثل ذلك؟ فالجواب في ذلك أن يقال له الفائدة فيه الوصول إلى التكلّم بكلام العرب على الحقيقة صوابا غير مبدل ولا مغير وتويم كتاب الله عزّ وجلّ الذي هو أصل الدّين والدنيا والمعتمد ومعرفة أخبار النبي - ﷺ - وإقامة معانيها على الحقيقة لأنّهم معانيها على صحة إلّا بتوفيتها حقّها من الإعراب...".

ويعدّ علم النّحو من بين أهمّ العلوم وظيفية وفائدة في اللّغة والتواصل، إذ به تتجلى المعاني، وتُعرف المسائل الصرفية، والقوانين التركيبية، وطرق التعبير عنها، لذلك قدّم عن بقية العلوم. قال ابن خلدون: "وأنّ الأهمّ المقدم منها هو النحو، إذ به تتبين أصول المقاصد بالدلالة، فيعرف الفاعل من المفعول، والمبتدأ من الخبر، ولولاه لجُهل أصل الإفادة... فلذلك كان علم النّحو أهمّ من اللّغة إذ في جهله الإخلال بالتفاهم جملة، وليست كذلك اللّغة.

## مفهوم الكلام، الكلم، الكلمة:

سنتحدث في هذا الدرس عن مقدمات نحوية لابد من ذكرها كالکلام والكلم والكلمة وهي

ألفاظ شغلت بال النحاة المتقدمين والمتأخرين، وقد لاحظنا تداولها كثيرا في كتبهم، وتعددت آراؤهم في أنواعها ودلالاتها وعلاقاتها ببعضها البعض من الوجهة النحوية.

**الكلام:** إن الناظر في مقدمات كتب النحاة القدامى والمحدثين يلاحظ اختلافا ظاهرا في تعريفهم لمصطلح الكلام، فمنهم من يرى أنه مرادف للجملة، ومنهم من يرى غير ذلك. وقد أدى هذا الاختلاف إلى تعدد مفاهيمه. فالكلام عندهم بمفهومه العام هو اللفظ المفيد بالوضع، فائدة يحسن السكوت عليها، أو هو كل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، ويريدون باللفظ كل ما تلفظ به المتكلم قصد التواصل، واشتروطوا فيه الإفادة، أي: أن يكون له معنى مفيد. وهذا التعريف هو الذي يذهب إليه جلّ النحاة ويرتضونه حدّا للكلام. قال ابن جنّي في الخصائص: " أما الكلام فكلّ لفظ مستقلّ بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسمّيه النحويّون الجمل، نحو: زيد أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد، وفي الدار أبوك،... فكلّ لفظ استقلّ بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام. وقال الزمخشري في المفصل: " الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلّا في اسمين كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو في فعل واسم نحو: ضرب زيد، وانطلق بكر، ويُسَمَّى الجملة.

ومما قاله الاسترياذي في شرح كافية ابن الحاجب: "والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمّن الإسناد الأصليّ سواء كانت مقصودة لذاتها، أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر وأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه. والكلام ما تضمّن الإسناد الأصليّ، وكان مقصودًا لذاته، فكلّ كلام جملة، ولا ينعكس.

ومعنى كلام الرضيّ أنّ الإسناد الذي في الجملة قد يكون أصليا في تركيب مقصود لذاته، والمقصود بالتركيب المقصود لذاته الخبر الأساسي الذي يريد المتكلم الحديث عنه، وقد يكون أصليا في تركيب غير مقصود لذاته. وأمّا الإسناد الذي في الكلام فلا بدّ أن يكون أصليا في تركيب مقصود لذاته لا غير. ولتوضيح ذلك فإننا إذا نظرنا في قوله تعالى: ((وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ)) - البقرة: 105، لوجدنا فيها نوعين من الإسناد، إسنادًا أصليا مقصودا لذاته، وهو الذي بين المسند إليه لفظ الجلالة (الله) المبتدأ، والمسند: (يَخْتَصُّ) الخبر وهو جملة. وآخر أصليا غير مقصود لذاته، وهو الذي بين الفعل المضارع (يَخْتَصُّ)، و الفاعل (هو) الذي ورد ضميرا مستترا، والفعل والفاعل معًا يمثلان خبر المبتدأ.

فالأية على هذا يمكن أن تكون كلامًا؛ لأنها تضمّنت إسنادًا أصليًا مقصودًا لذاته، ويمكن أن تكون جملة؛ لأنها تضمّنت إسنادًا أصليًا غير مقصود لذاته. وأمّا جملة الخبر فلا يمكن أن تكون إلا جملة؛ لأنّ الإسناد فيها أصلي غير مقصود لذاته.

وبهذا تكون الجملة غير مرادفة للكلام، وهي أعمّ منه، كونها تتضمّن إسنادًا أصليًا مقصودًا لذاته وغير مقصود لذاته، وأمّا الكلام فلا يتضمّن إلاّ إسنادًا أصليًا مقصودًا لذاته. كما أنّ الجملة تشمل المفيد وغير المفيد، وأمّا الكلام فلا يكون إلاّ مفيدًا. قال ابن هشام: "الكلام: هو القول المفيد القصد، والمراد بالمفيد: ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، ك: قام زيد، والمبتدأ وخبره، ك: زيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما، نحو "ضرب اللص"، و"أقائم الزيدان"، و"كان زيد قائمًا"، و"ظننته قائمًا"، وبهذا يظهر لك أنّهما ليسا بمترادفين كما يتوهّمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل، فإنّه بعد أن فرغ من حدّ الكلام قال: ويُسَمَّى جملة، والصواب أنّها أعمّ منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعونهم يقولون: جملة الشرط، وجملة الجواب، وجملة الصلة، وكلّ ذلك ليس مفيدًا، فليس بكلام.

وذهب خليل عمايرة في كتابه (في نحو اللغة وتراكيبها) مذهبا يحدّد فيه معنى الكلام والجملة والفرق بينهما بشيء من التوضيح حيث قال: "والذي نرتضيه هو ما يرتضيه الزمخشريّ وابن يعيش حدّا للكلام، حدّا للجملة، ونخالفه كما نخالف من تبعه في أنّ الكلام هو الجملة، ونخالف ابن هشام ومن سار على منهجه في أنّ الكلام أخصّ من الجملة وهي أعمّ منه، فنرى: أنّ الجملة ما كان من الألفاظ قائمًا برأسه مفيدًا لمعنى يحسن السكوت عليه.... ونرى كذلك أنّ الكلام تألف عدد من الجمل للوصول إلى معنى أعمّ ممّا في الجملة وأشمل، وعلى ذلك فقد كان القرآن كلام الله، والشعر والنثر كلام العرب.

نستنتج ممّا سبق ذكره من آراء النحويين القدامى والمحدثين أنّ: الكلام هو ما تركّب من كلمتين فأكثر وأفاد معنى يحسن السكوت عليه، ولا يتأتّى ذلك إلاّ من خلال إسناد اسم(مسند) إلى اسم(مسند إليه)، أو فعل(مسند) إلى اسم(مسند إليه). و الجملة هي كلام إذا أفادت معنى، وهي ليس كذلك إذا لم تقد.

الكلام = (اسم+اسم) أو (اسم+فعل) + (اللفظ و المعنى).

### الكلم:

الكلم بفتح الكاف وكسر اللام هو أحد المصطلحات النحوية التي تداولت في مقدّمات كتب النحو الأولى، وقد عرّفوه بأنّه ما يتركّب من ثلاث كلمات فأكثر سواء أفاد معنى أم لم يفد. والكلم الذي يفيد

معنى نحو قولك: (كَتَبَ الطَّالِبُ المحاضرةَ في المدرِّج). فالتركيب اللغوي هذا يتكون من خمس كلمات دلت على معنى مفيد، وبما أنه يحسن السكوت عليه فهو كلام أيضا. وأمّا قولك: (لم يكن اللذين)، فنصّه محترم لكنّه لا يحمل فائدة ولا يحسن السكوت عليه، فهو كلم وليس كلاما. فالكلم بهذا المفهوم وبهذه الأمثلة هو ما اشتمل على معنى مفيد يحسن السكوت عليه، وعلى معنى غير مفيد.

والكلم من الناحية الصرفية هو اسم جنس جمعي، أي اسم يدل على الجمع ويفرق بينه وبين مفرده بزيادة (التاء المربوطة)، نحو: (كلم) مفرده (كلمة)، و (بقر) مفرده (بقرة)، و (تمر) مفرده (تمرّة).

### الفرق بين الكلم والكلام:

قال ابن الأنباري: "إن قال قائل: ما الكلم؟ قيل: الكلم اسم جنس، واجده "كلمة" كقولنا: نبقة ونبق..... فإن قيل: ما الفرق بين الكلم والكلام؟ الفرق بينهما أن الكلم ينطبق على المفيد وعلى غير المفيد، أمّا الكلام فلا ينطبق إلا على المفيد خاصة. في حين يرى ابن مالك أن بينهما خصوص وعموم. فالكلام أخص من الكلم من حيث عدد الكلمات المكونة للتركيب لأنه يتكون من كلمتين فأكثر، ويتكون الكلم من ثلاث كلمات فأكثر. والكلم أعم من الكلام لأنّ يشمل على المعنى المفيد وغير المفيد في حين لا يشمل الكلام إلا على المفيد.

### الكلمة:

ظلت الكلمة ولا زالت النواة الرئيسة في الدراسات اللغوية والنحوية القديمة والحديثة، فتعددت آراء النحاة واللغويين حول معناها وأقسامها، هذا التعدد دفع بهم إلى عدم الاتفاق حول تعريف موحد، ممّا جعل مفهومها شديد الغموض عند أكثر الباحثين. فقد ذهب الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: 170 هـ) إلى أنّ الكلمة والكلام مشتقان من "(الكلم): وهو الجرح... والكلمة: لغة حجازية، والكلمة: تميمية، والجميع: الكلم، والكلم.

وعرّفها الزمخشري (ت: 538 هـ) بقوله: " هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع. وشرّح ابن يعيش (اللفظة) على أنّها جنس للكلمة، وأنّها تشمل المهمل نحو: صص، وكق، وهذا الملفوظ لا يسمّى كلمة، والمستعمل نحو: زيد، وهذه لفظة وكلمة، فكلّ كلمة لفظة وليس كل لفظة كلمة.

وذكر السيوطي (ت: 911 هـ) أنّ النحاة قد اختلفوا في حدّ الكلمة اصطلاحا، وأنّ أحسن حدودها: "قول مفرد مستقلّ أو منويّ". فخرج بتصدير الحدّ بالقول غيره من الدوال، كالخطّ، والإشارة. وبالمفرد وهو ما لا يدلّ جزؤه على جزء معناه - المركّب. بالمستقل: أبعاض الكلمات الدالة على معنى، كحروف

المضارعة وبياء النسب، وتاء التأنيث، وألف ضارب، فليست بكلمات لعدم استقلالها... وشمل "المنوي": المستكن وجوبا، كأنت في قم، وجوازا كهو وهي المستكن في (فعلَ وفعلت).

وقد أكد هذه المسألة عبد الرحمن الحاج صالح في قوله: "نلاحظ أنّ كلّ ما يدلّ على معنّى من عناصر الكلام، ولا يكون مبنيا على غيره أو مع غيره، بناء لازما هو كلمة، فالواو كحرف مدّ في (خرجوا)، والتاء في (خرجت)، والباء في (بكتاب) كلمات لأتّها قابلة للاستبدال بكلمة أخرى مع دلالتها على معنى، وليس ألف ضارب كلمة لأنها عنصر من مكونات كلمة ولو كانت دالة".

إنّ الاختلاف في حدود الكلمة عند النّحاة لا يعني عدم وجود نظرة متقاربة حول مفهومها، بل إنّ المشهور من الأقوال والبحوث تشير إلى أنّ الكلمة في معناها العام هي قول مفرد دالّ على معنّى، متعارف عليه، موافق لسنن العرب في كلامها، وإن لم تدلّ على معنى فهي مجرد صوت.

وقد تُطلق الكلمة ويُراد بها مجازا الكلام الكثير نحو قوله تعالى: (( كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا ))- المؤمنون: 100، فالكلمة في الآية الكريمة تدلّ على كلام كثير قاله الذي حضره الموت ولم يعمل صالحا. قال تعالى: ((حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ. لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ))- المؤمنون: 99-100. ومثل قولك: ألقى الرئيس كلمة بمناسبة الاحتفال بعيد الاستقلال، فالكلمة في هذا الملفوظ استعملت بمعنى الكلام مجازا.

وقسم النّحاة القدامى الكلمة إلى ثلاثة أقسام لا رابع لها: اسم، وفعل، وحرف. وقد ذكر ابن فارس (ت: 395هـ) إجماع النّحاة على هذا التقسيم الثلاثي بقوله: "أجمع أهل العلم أنّ الكلام اسم وفعل وحرف". وأكد السيوطي على ذلك بالدليل العلمي بقوله: "الكلمة إمّا اسم، وإمّا فعل، وإمّا حرف ولا رابع لها إلّا ما سيأتي من مبحث اسم الفعل من أنّ بعضهم جعله قسما رابعا وسمّاه الخالفة. والدليل على الحصر في الثلاثة: الاستقراء، والقسمة العقلية.

أمّا المحدثون فقد زادوا على التقسيم الثلاثي أقساما أخرى تتنوع بين الطول والقصر، واستبدلوا في بعض الأحيان مصطلح الحرف بمصطلح الأداة لشموليته. فقد قسمها إبراهيم أنيس إلى أربعة أقسام معتمدا في ذلك على ثلاثة أسس المعنى والصيغة، ووظيفة اللفظ في الكلام: الاسم، والفعل، والضمير، والأداة، وكلّ قسم تدرج تحته فروع. وقسمها مهدي المخزومي إلى: الفعل، والاسم، والأداة، والكنائيات. أمّا تمام حسان فقسمها إلى سبعة أقسام معتمدا على أساسي المبنى والمعنى: الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة. نلاحظ من خلال تقسيمات المحدثين للكلام أنّها لم تخرج عن

التقسيم الثلاثي للكلمة لأن المتخصص في هذه النواع الجديدة يرى أنها لا تخرج عن كونها إما اسما وإما حرفا.

إن هذا التقسيم الثلاثي المتداول بين علماء النحو القدامى والمحدثين للكلمة لم يكن عشوائيا وإنما كان مبنيا على أساس علمي وهو المعنى؛ فالكلمة إما أن يكون لها معنى في نفسها أو لا يكون. فإن كان لها معنى في ذاتها غير مقترن بزمن، فهي الاسم نحو: سماء، كتاب، قلم، جهاز، طاولة...، وإن كان مقترنا بزمن، فهو الفعل نحو: كتب، يقرأ، انظر...، وإن لم يكن لها معنى في ذاتها بل فيما تدخل عليه فهي الحرف، نحو: ثم، سوف، والواو... وبهذا تكون الأسماء عبارة عن الذوات، والأفعال عبارة عن الحدث، والحروف عبارة عن الوسائط.

#### أ - الاسم:

اتفق النحاة قدامى ومحدثون في حدّ الاسم، فهو عندهم ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بزمن معبر عنه في الماضي والحاضر والمستقبل سواء أكان مُدركا بالحواس نحو: رجل، وفرس، وحائط، أم بالعقل نحو: إيمان، وصدق، وفرح...

وللاسم علامات يميّز بها عن الفعل والحرف، وهي الجر، والتنوين، والنداء، وقبول (أل) التعريف، والإسناد

إليه. قال ابن مالك: **بالجرّ والتنوين والنداء و ألّ ومُسندٍ للاسم تمييزُ حصل**

#### 1- الجر:

يُعدّ الجر علامة تخصّ الاسم دون الفعل. قال المبرّد: "كلّ ما دخل عليه حرف من حروف الجرّ فهو اسم، وإن امتنع من ذلك فليس باسم". ويكون الجرّ إما بأحد حروف الجرّ المعروفة، نحو: كتبت بالقلم، ونظرت إلى السماء، فد القلم والسماء) مجروران بحرفي الجرّ (الباء) و(إلى)، وإما بالإضافة، وهي إضافة اسم إلى آخر نكرة كان أو معرفة نحو: الله نور السماوات، ونحو: نور علم في كوخ خير من ظلام جهل في قصر. فالكلمات (السماوات، علم، جهل) جرّت كلّها بالإضافة، فهي إذا أسماء. قال تعالى: (( بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ )) . فالكلمات: (اسم) مجرورة بحرف الجرّ الباء، و(الله) مجرورة بالإضافة، و(الرحمن، الرحيم) مجرورتان بالتبعية.

#### 2- التنوين:

وهو نون ساكنة يلحق آخر الاسم لفظاً لا خطأً. ويعدّ التنوين من العلامات القويّة؛ لأنّه لا يلحق الأفعال ولا الحروف، بل الاسماء فقط نحو: هذا رجلٌ، ورأيت رجلاً، ومررتُ برجلٍ. قال الفراء في الاسم إنّه: "ما احتمل التنوين أو الإضافة أو الألف واللام. والتنوين أربعة أنواع:

أ- **تنوين التّمكين**: وهو التنوين الذي يلحق الأسماء المتمكّنة أمكن، أي: المعربة والمنصرفة، وفائدته بقاء الاسم على أصلته. وسُمي تمكيناً لخفّته على الأسماء المعربة المنصرفة التي تقبله دون شرط أو قيد، نحو: عدلٌ، عدلاً، وعدلٍ. قال تعالى: ((وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ)) - آل عمران: 144.

ب- **تنوين التّنكير**: وهو يلحق بعض الأسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها كأسماء الأفعال، نحو: (صه) بالتنوين لغير معيّن، وبالسكون ( صة) أمرٌ بالسكوت عن معيّن، وأسماء الأصوات، نحو: (غاقٍ) للدلالة على مجرد صياح، وبالسكون ( عاقٍ) لصوت الغراب، والأسماء التي تنتهي بـ(ويه) على سبيل القياس لنقلها من المعرفة إلى النكرة، نحو: مررتُ بسبيويه (العالم النحوي المعروف)، و ( بسبيويه) آخر (شخص نكرة لا نعرفه).

ج- **تنوين المقابلة**: وهذا خاصّ بجمع المؤنث السالم، فأَيّ تنوين يلحقه يُسمّى تنوين المقابلة، أي: أنّه يقابل النون في جمع المذكر السالم، نحو: مؤمناتٌ (في حالة الرفع)، وتائباتٌ (في حالتي النصب والجر)، يقابل النون في: (مؤمنون) في حالة الرفع، و (تائبين) في حالتي النصب والجر. قال تعالى: ((وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُّؤْمِنَاتٌ)) - الفتح: 25.

د- **تنوين العوّض**: وهو تنوين يلحق بعض الأسماء، ويكون عوّضاً عن حرفٍ، أو عوضاً عن كلمةٍ، أو عوّضاً عن جملةٍ.

أمّا تنوين العوض عن حرف فنحو قوله تعالى: ((لَهُمْ مِنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ)) - الأعراف: 41، وقوله ﷺ: (كُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ). ف(غواشٍ، و راعٍ) أصلهما: (غواشي، و راعي). فالتنوين في (غواشٍ، و راعٍ) عوض عن حرف (الياء) التي تحذفها العرب في الأسماء المنقوصة في حالتي الرفع والجر وللخفيف. قال درستويه في الحذف للتحفيف: "فمن ذلك حذف كل ياء في آخر اسم وما قبلها مكسور وهي منونة في حال رفع أو جر أو ما أشبه ذلك لأنّها تحذف في اللفظ لالتقاء الساكنين في حال الإدراج، وأجرى في الكتاب على ذلك في الوصل والوقف فكتب (هذا قاضٍ) و (مررت بجوارٍ) و(هذه ليالٍ وثمانٍ)... ونحو ذلك.

وأما تنوين العَوْض عن كلمةٍ فَإِنَّهُ يَأْتِي فِي ثَلَاثِ كَلِمَاتٍ، هِيَ: (كَلٌّ، وَبَعْضٌ، وَأَيٌّ). قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ((وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَاَدًّا سُبْحَانَهُ بَلْ لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلٌّ لَهُ قَانُونٌ)) - البقرة: 116. وَقَالَ رُؤْبَةُ بِنُ الْعَجَاجِ:

دَايَنْتُ أَرْوَى وَالذُّيُونَ تُقْضَى فَمَطَلْتُ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضًا

وَقَالَ تَعَالَى: ((قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى)) - الإسراء: 110. فَالْتَّنْوِينُ فِي: (كَلٌّ، وَبَعْضًا، وَأَيًّا) عَوِضَتْ كَلِمَاتٍ مَحْذُوفَةٌ تَقْهَمُ مِنْ سِيَاقٍ مَا قَبْلَهَا.

وَأَمَّا التَّنْوِينُ الثَّلَاثُ فَهُوَ تَّنْوِينُ عَوِضٍ عَنْ جُمْلَةٍ، وَهَذَا يَقَعُ بَعْدَ: (إِذَا وَإِذَا)، وَتَكُونُ (إِذَا)

فِي الْغَالِبِ مَسْبُوقَةٌ بِ: (حِينَ، أَوْ يَوْمٍ) وَمَا أَشْبَهَهُمَا. قَالَ اللَّهُ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: (( فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْخُلُقُومَ. وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ)) - الواقعة: 83-84. فَالْتَّنْوِينُ فِي (حِينِيذٍ) عَوِضٌ جُمْلَةٌ تَقْدِيرُهَا: إِذَا بَلَغَتِ الرُّوحُ الْخُلُقُومَ. وَقَالَ تَعَالَى: ((وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا)) - الإسراء: 76. فَالْتَّنْوِينُ فِي (إِذَا) عَوِضٌ عَنْ جُمْلَةٍ، وَتَقْدِيرُهَا: حَسَبَ مَا مَذْهَبَ إِلَيْهِ الْمَفْسُرُونَ: وَإِذَا حَصَلَ ذَلِكَ لَا يَلْبِثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا.

هـ- النِّدَاءُ: وَهِيَ أَنْ يَقْبَلَ النِّدَاءُ، وَالْفِعْلُ وَالْحَرْفُ لَا يَقْبَلَانِ ذَلِكَ النِّبْتَةَ. فَإِنْ قَبِلَتْ ذَلِكَ فَاعْلَمْ أَنَّهَا اسْمٌ لَا مُحَالَةٌ. وَإِنْ وَجِدْتَ حَرْفًا أَوْ فِعْلًا بَعْدَ أَدَاةٍ (يَا) نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: (( قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ )) - يس: 26، وَنَحْوَ قِرَاءَةِ حَمِيدِ الْأَعْرَجِ وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ شَذُودًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: (( أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ )) - النمل: 25، بِتَخْفِيفٍ (أَلَّا)، عَلَى مَعْنَى: أَلَّا يَا اسْجُدُوا، فَاعْلَمْ أَنَّهَا لَيْسَتْ أَدَاةَ نِدَاءٍ وَإِنَّمَا هِيَ حَرْفٌ تَنْبِيهٍ، وَأَحْرَفُ التَّنْبِيهِ تَدْخُلُ عَلَى الْأَسْمَاءِ كَمَا تَدْخُلُ عَلَى الْحُرُوفِ وَالْأَفْعَالِ.

و- دَخُولُ (أَل): كَلَّ كَلِمَةٌ قَبْلَتْ دَخُولَ (أَل) الَّتِي لِلتَّعْرِيفِ عَلَيْهَا فَهِيَ مِنَ الْأَسْمَاءِ، لِأَنَّ (أَل) هَذِهِ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْأَفْعَالِ وَلَا عَلَى الْحُرُوفِ، وَإِنْ وَجِدْتَهَا قَدْ دَخَلَتْ عَلَى الْأَفْعَالِ نَحْوَ قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ:

مَا أَنْتَ بِالْحَكْمِ التَّرْضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

فَاعْلَمْ أَنَّهَا اسْمٌ مُوَصُولٌ بِمَعْنَى الَّذِي، أَي: (بِالْحَكْمِ الَّذِي تَرْضَى حُكُومَتَهُ).

ز - الإسناد إليه: هُوَ انْتِصَامُ كَلِمَةٍ إِلَى أُخْرَى عَلَى وَجْهِ تَخْصُلٍ بِهِ الْفَائِدَةِ، وَهُوَ الْمَبْتَدَأُ فِي الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ((إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ)) - الحجرات: 10، حَيْثُ وَرَدَتْ كَلِمَةٌ: (الْمُؤْمِنُونَ): مَسْنَدٌ إِلَيْهِ، أَوْ مَتَحَدِّثٌ عَنْهُ، وَ(إِخْوَةٌ) مَسْنَدٌ. وَالْفَاعِلُ وَنَائِبُهُ فِي الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ((حَتَّى إِذَا جَاءَ

أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ)) - المؤمنون: 99، وقوله تعالى: ((قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ)) - الذاريات: 10، حيث جاءت كلمة: (الموت) مسندا إليه، والفعل: (جاء) مسندا، و (الخرَّاصون) مسندا إليه، والفعل المبني للمجهول (قُتِل) مسندا. نستخلص ممَّا سبق أنه إذا وجدت كلمات مُسند إليها، أو مُتحدّث عنها كالأمثلة السابقة فاعلم أنها أسماء.

#### ب- الفعل:

هو كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمن، أو كلمة تدل على شيء والزمن جزء منها. والزمن إما أن يكون في الماضي نحو: كَتَبَ وَكُتِبَ، أو الحاضر نحو: يَكْتُبُ وَيُكْتَبُ، أو المستقبل نحو: اكتب. قال سيبويه: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون، ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. فأما بناء ما مضى فذهب، وسمع ومكث وحمد. وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمرا: اذهب واضرب، ومخبرا: يُقْتَلُ وَيُذْهَبُ وَيُضْرَبُ وَيُقْتَلُ وَيُضْرَبُ. وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت.

**علامات الفعل:** للفعل علامات وخصائص تميّزه عن الأسماء والحروف، وهذه العلامات منها ما هو مختص بالماضي، ومنها ما هو مختص بالمضارع، ومنها ما هو مختص بالأمر ذكر الزمخشري بعضا منها وهي المتفق عليها في قوله: "... ومن خصائصه دخول (قد) وحرفي الاستقبال والجوارم ولحوق المتصل البارز من الضمائر وتاء التانيث ساكنة نحو قولك: قد فعل، وقد يفعل، وسيُفعل، ولم يفعل، وفعلت، ويفعلن، وأفعلني، وفعلت". ولخصها ابن مالك في قوله:

بِئَا فَعَلْتَ، وَأَتَتْ، وَيَا أَفْعَلِي وَنُونُ أَقْبَلَنَّ فِعْلًا يَنْجَلِي

1- علامات الماضي: أ- قبوله تاء الفاعل سواء كانت لمتكلم نحو: (كُتِبْتُ) بضم التاء أم لمخاطب ولمخاطبة نحو: (كُتِبْتَ وَكُتِبْتِ) بفتح التاء وكسرها.

ب- قبوله تاء التانيث الساكنة، نحو: (كُتِبْتُ)، قال الشاعر:

أَلَمْتُ فَحَيَّتْ ثُمَّ قَامَتْ فَوَدَّعَتْ فَلَمَّا تَوَلَّتْ كَادَتْ النَّفْسُ تَرْهَقُ

وسميت كذلك لتمييزها عن تاء التانيث المتحركة وهذه تلحق الأسماء والحروف نحو: عائشة، وربت. وقد تتحرك تاء التانيث الساكنة بالكسر لالتقاء الساكنين نحو قول الشاعر:

أَلَمْتُ فَحَيَّتْ ثُمَّ قَامَتْ فَوَدَّعَتْ فَلَمَّا تَوَلَّتْ كَادَتْ النَّفْسُ تَرْهَقُ

وتتحرك بالفتح للتناسب الصوتي إذا وليها ألف الاثني نحو قوله تعالى: (( قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ )) - فصلت: 11.

ج- دخول (قد) عليه: نحو قال تعالى: (( قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا )) - المجادلة: 1.  
2- علامات المضارع: أ- دخول السّين، وسوف، وقد عليه: نحو: سأكتب، ولم يكتب، ولن يكتب، وقد يكتب. قال تعالى: (( سَيَعْلَمُونَ غَدًا مِنَ الْكَذَّابِ الْأَشْرُرِ )) - القمر: 26. وقال: (( فَسَوْفَ يُحَاسِبُ حِسَابًا يَسِيرًا )) - الانشقاق: 8. وقال جلّ شأنه: (( قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ )) - الأحزاب: 18. ب- دخول الجوازم، والنواصب عليه: نحو قوله جلّ شأنه: (( فَذُوقُوا فَلَنْ نَزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا )) - النبأ: 30. وقول زهير بن أبي سلمى:

فَلَمْ أَرِ مَعْشَرًا، أَسْرُوا هَدِيًا      وَلَمْ أَرِ جَارَ بَيْتٍ يُسْتَبَاءُ

ج- قبوله نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة وياء المخاطبة: أما نون التوكيد الثقيلة فهي نون مشددة تأتي في آخر الفعل المضارع لتأكده وتقوي معناه نحو قوله تعالى على لسان سليمان: (( لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأُدْبَحَنَّهُ أَوْ لِيَأْتِيَنَّيَ بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ )) - النمل: 21، وأما الخفيفة فهي نون ساكنة في آخر الفعل المضارع نحو: (لِيَكْتُبَنَّ)، قال تعالى: (( كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنْتَه لِنَسْفَعَنَّ بِالنَّاصِيَةِ )) - العلق: 15، ورسمت بالتونين (لنسفعا). وأما دخول ياء المخاطبة على الفعل المضارع فنحو قولك: أنتِ تكتُبين، وتُطالعِين. 3- علامات الأمر: أ- دلالاته على الطلب: إذا دلت الكلمة على الطلب فهي فعل أمر، نحو: اكتب).

ب- قبوله نون التوكيد: نحو قولك: اكتبين واكتبين. ب- قبوله ياء المخاطبة: نحو قوله سبحانه وتعالى: (( فَكُلِّي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا )) - مريم: 26. ف (ياء) كلي واشربي وقرري، هي ياء المخاطبة.

ج- الحرف:

أما حده عند النحاة فهو ما دلّ على معنى في الاسم كالألف واللام، أو في الفعل كحروف نصب المضارع وجزمه، أو ما دلّ على معنى الربط كحروف العطف. فالحرف واسطة للجمع بين الاسم والفعل، وإيصال معنى الاسم على الفعلية أو الفعلية إلى الاسم. والحرف لا علامة لها تميزها عن غيره كالاسم والفعل، منها: هل، في، لم، الباء، اللام.

وقسم النحاة الحروف إلى قسمين: المختصة وغير المختصة. والمختصة قسمان: مختصة بالاسم فقط، ومختصة بالفعل فقط. أما المختصة بالاسم فقط، فنحو: في، من، إلى، عن، الباء، وحروف

النداء... قال ﷺ: (( يَا أَبَا بَكْرٍ مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ بِالنَّاسِ حِينَ أَشْرَتْ إِلَيْكَ؟)). وأما المختصة بالفعل، فنحو: لم، لن، السين، سوف، قد... قال تعالى: (( وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ))- البقرة:120.

وأما غير المختصة فهي التي تدخل على الأسماء والأفعال نحو: ما، ولا، وهل. قال تعالى: (( مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ ))- الأحزاب : 40. وقال جل شأنه: (( وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ))- آل عمران: 144. وقال تعالى: (( فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ))- المائدة: 91. قال ﷺ للأعمى الذي طلب منه رخصة للصلاة في البيت: (( هَلْ تَسْمَعُ الصَّلَاةَ بِالنِّدَاءِ؟ )) قال: نَعَمْ. قال: (( فَأَجِبْ )).

### التصنيف في النحو العربي: (المؤلفات الأولى):

لكل دراسة علمية بداية، ومن المعروف أنّ كلّ بداية تكون قليلة المادة بسيطة في دراستها، غير أنّها قد تأخذ منحى تصاعدياً حتى تصير علماً تاماً الأركان كثير التآليف، وهذا ما ينطبق على بداية نشأة النحو العربي والتصنيف فيه.

وقد حدّدت الفترة الزمنية للمصنّفات الأولى في النحو العربي منذ بداية نشأة النحو على يد أبي الأسود الدؤلي (ت: 69هـ) حتى مرحلة نضجه واكتماله، وتام علم أصوله على يد أبي علي الفارسي (ت: 377هـ)، أي: من بداية القرن الأول الهجري حتى القرن الرابع الهجري.

بعد تتبّعي لمراحل التصنيف في النحو العربي توصلت إلى أنّه ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: يحتوي هذا القسم على مصنّفات بسيطة غير مطبوعة تتمثّل في بعض الوريقات والصحائف والدفاتر تناولت المبادئ والمصطلحات الأولى للنحو العربي، غير أنّها بقيت متداولة بين الرواة عن طريق المشافهة ولم يصلنا منها

شيء مكتوب بسبب صروف الدّهر وطول الزمان وندرة الطباعة.

فأول ما كُتب في النحو العربي (الصحيفة) وهي وريقات ألقى بها علي رضي الله عنه إلى أبي الأسود الدؤلي تحمل مبادئ أولية في النحو منها الكلمة وتقسيمها إلى اسم وفعل وحرف، ومنها أن الأشياء ثلاثة ظاهر، ومضمر، وشيء لا بظاهر، ولا مضمر، وغيرها ممّا تعلق بتعريف الاسم والفعل والحرف.

و(صحيفة) أخرى وهي عبارة عن أربع وريقات لأبي الأسود الدؤلي زاد فيها على صحيفة علي رضي الله عنه أبواباً أخرى في النحو منها: التعجب، والفاعل والمفعول، والمضاف، وحروف الرفع والنصب والجر والجزم.

ولكن هذه الصّحف بقيت متداولة بين الرواة ولم يصل إلينا منها شيء مطبوع. وقد ذكر ابن قتيبة (ت: 276 هـ): أنّ أبا الأسود عمل كتابا في النحو، لكنّه لم يذكر لنا اسمه، ولا أثر له في المكتبات العربية التّراثية.

كما ترك نصر بن عاصم الليثي (ت: 89 هـ) كتابا في العربية. قال يقوت الحموي: " كان فقيها عالما بالعربية من فقهاء التابعين، وكان يسند إلى أبي الأسود الدؤلي في القرآن والنحو، وله كتاب في العربية".

وذكرت الدراسات والمصادر أنّ يحيى بن يعمر (ت: 129 هـ) كان إماما في القراءات في البصرة وأنّه ألّف كتابا في النّحو والقراءات.

وألّف عبد الله بن أبي إسحاق (ت: 117 هـ) كتابا في (الهمز). قال السيوطي: " عبد الله أعلم أهل البصرة وأعقلهم، ففزرع النحو وقاسه، وتكلّم في الهمز حتى عمل فيه كتابا مما أملاه، وكان رئيس الناس وواحداهم.

ولعيسى بن عمر (ت: 149 هـ) كتابان سمي أحدهما الجامع والثاني سماه المكمل. قال السيرافي: "وهذان الكتابان ما وقعا إلينا ولا رأيت أحدا يذكر أنّه رآهما.

كما كانت لعمر بن العلاء (ت: 154 هـ) (دفاثر) تحمل مبادئ أولية في القراءات وأنظار نحوية، ومسائل صرفية تتعلّق بأبنية الأفعال، وأيام العرب والشعر، غير أنّه لم يصل إلينا منها شيء لأنّه حرقها كلّها. قال أبو عبيدة: " أبو عمرو أعلم النّاس بالقراءات والعربية وأيام العرب والشعر، وكانت دفاثره ملء بيته إلى السقف، ثمّ تنسّك فحرقها".

القسم الثاني: يحتوى هذا القسم على مصنّفات كثيرة مطبوعة لكنني سأذكر بعضا منها للاستدلال بها على التّأليف النحوي في مراحلها الأولى:

كان الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: 174 هـ) من بين أهل اللّغة والنّحو، حيث صحّح القياس، ووضع مسائل النحو والصّرف وعلّما. كلّ هذه الأراء والملاحظات النحوية مدوّنة في كتاب سيبويه. ولعل من بين التّصانيف النحوية كتابه (الجمال)، وهو كتاب مطبوع ومحقق تناول فيه أبوابا نحوية كالفاعل والمفعول والمجرور بالحرف والمجرور بالإضافة. كما تناول حروف المعاني كاللوات واللامات. زد على ذلك

معجمه (العين) الذي يتناول فيه مصطلحات نحوية كثيرة خاصة ما تعلق بحدودها ومعانيها اللغوية والاصطلاحية.

كما ترك لنا يونس بن حبيب (ت: 182هـ) كثيرا من أمهات المصادر والمراجع منها ما احتوت على مسائل نحوية وصرفية ولغوية كثيرة أهمها: معاني القرآن الكريم، وكتاب اللغات ثم جاء سيبويه (ت: 180هـ) وألف كتابا ضخما ضم كل قواعد اللغة العربية سمّاه (الكتاب)، وهو المؤلف الذي اعتمدت عليه كثير من الدراسات النحوية ولا زالت. وقبله ألف خلف الأحمر (ت: 180هـ) كتابا في العربية سمّاه: مقدّمة في النحو. وألف أبو عمر الجرمي (ت: 225هـ) كتابا في النحو منها: المشهور في النحو، والأبنية، وغريب سيبويه.

وجمع المازني (ت: 249هـ) خلاصات أفكاره النحوية في مصنّفات أهمها: علل النحو - تفاسير كتاب سيبويه - ما يلحن به العامة - الألف واللام - التصريف - في جوامع كتاب سيبويه. ومن أشهر مؤلفات المبرّد (ت: 285هـ) النحوية: الكامل، المقتضب، الاشتقاق، المقصور والممدود، المذكر والمؤنث، إعراب القرآن، المدخل في النحو، شرح شواهد سيبويه وغيرها كثير. وألف ابن كيسان (ت: 299هـ) كتابا في النحو سمّاه: الموفقي في النحو وأطلق عليه هذا الاسم نسبة للموفق بالله القائد العباسي الذي طلب من العلماء كتابا مختصرا في النحو والصرف فألف له هذا الكتاب. وكان من أحسن وأشهر مؤلفات ابن السراج: (ت: 317هـ) النحوية: الأصول في النحو، وجمل الأصول، وهو كتاب لخص فيه الأصول في النحو، وشرح كتاب سيبويه، والاشتقاق، والجمل. وذكرت المصادر أنّ أبا علي الفارسي: (ت: 377هـ) ترك لنا زادا وفيرا في النحو العربي ومسائله وأصوله منها:

كتاب الحجة، أبيات الإعراب، الإيضاح النحوي، مختصر عوامل الإعراب، المقصور والممدود وغيرها.

### مراجع المحاضرة:

- لسان العرب، ابن منظور.
- القاموس المحيط، الفيروز أبادي
- شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك.

- الأصول في النحو ، أبو بكر بن السراج.
- الخصائص، ابن جنى.
- المفصل، الزمخشري.
- شرح الكافية، الرضى.
- مغنى اللبيب، ابن هشام.
- همع الهوامع، السيوطى.
- المقتضب، المبرد.
- الكتاب، سيويه.
- وفيات الأعيان، ابن خلّكان.

### أسئلة تطبيقية:

